

المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي

ISSN: 2311-8547 (Online), 1110-6832 (print)

<https://meae.journals.ekb.eg/>

دراسة إقتصادية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ودوره في تنمية القطاع الزراعي

د. محمد عبدالقادر عطاالله محمد

باحث أول – قسم بحوث السياسات الزراعية وتقييم المشروعات – معهد بحوث الاقتصاد الزراعي – مركز البحوث الزراعية

بيانات البحث

استلام 2023 / 12 / 10
قبول 2024 / 2 / 15

الكلمات المفتاحية:

محددات الاستثمار
الأجنبي المباشر،
طريقة المربعات
الصغرى العادية
المصححة كلياً،
مؤشرات الاستثمارات
الزراعية، الاستثمار
الأجنبي الزراعي.

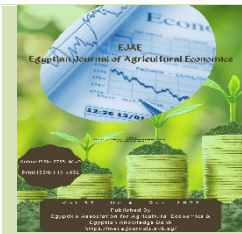
المستخلص

يستهدف البحث بصفه رئيسية دراسة أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ودوره في تنمية القطاع الزراعي، وقد إتضح أن التدفقات الداخلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة الدراسة (2005/2004-2022/2021) بلغ متوسطها حوالي 12.799 مليار دولار، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو 3.52%، فيما احتلت الدول الأوروبية المرتبة الأولى من حيث الدول أو المناطق المستثمرة بمتوسط 7.728 مليار دولار لتمثل نحو 59.2%، يليها كل من "الدول العربية، الولايات المتحدة الأمريكية، باقى دول العالم"، بنسب بلغت نحو 17.7%، 13.0%، 10.1% على الترتيب من متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة المدروسة. وقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً (FMOLS) لدراسة أهم المحددات تأثيراً على الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، وأوضحت نتائج التحليل وجود أثر سلبي ومعنوي إحصائياً لمعدل التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين تبين وجود أثر إيجابي ومعنوي إحصائياً لكل من "معامل الانفتاح الخارجي، نصيب الفرد من الناتج المحلي، إجمالي تكوين رأس المال، سعر الصرف" وهو ما يتفق والنظرية الاقتصادية، في حين إتضح أنه بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر بالقطاع الزراعي حوالي 57 مليون دولار، ليمثل نحو 10.5% من الاستثمارات الزراعية الكلية، وبلغ متوسط معامل التوطن نحو 0.85 للفترة المدروسة مما يعكس أن نصيب القطاع الزراعي من الإستثمارات الأجنبية تقل عن مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، بلغ نصيب الاستثمار الأجنبي "المباشر وغير المباشر" حوالي 202.6 مليون دولار ليمثل نحو 24.9% من متوسط إجمالي تدفق رأس مال الشركات المؤسسة في القطاع الزراعي خلال الفترة المدروسة.

الباحث المسئول: محمد عبدالقادر عطاالله محمد

البريد الإلكتروني: m_kader2003@yahoo.com

© The Author(s) 2024.



Available Online at Ekb Press

Egyptian Journal of Agricultural Economics ISSN: 2311-8547 (Online),
1110-6832 (print)

<https://meae.journals.ekb.eg/>

An Economic Study of The Determinants of Foreign Direct Investment to Egypt and Its Role in Developing of the Agricultural Sector

Dr. Mohamed Abd Elkader Attala Mohamed

Senior Researcher, Agricultural Policy and Project Evaluation Department, Agricultural Economics Research Institute, Agricultural Research Center, Egypt

ARTICLE INFO

Article History

Received:10-12-2023

Accepted:15.1.2024

Keywords:

Determinants of Foreign Direct Investment ; Fully Modified Ordinary Least Squares; Agricultural investment indicators ; Agricultural Foreign Investment.

ABSTRACT

The research aimed to study the impact of the determinants of foreign direct investment in Egypt and its role in the developing of the agricultural sector. The inflows of foreign direct investments during the study period (2005/2004-2022/2021) amounted to \$12.799 billion, with an annual growth rate of about 3.52%, while it occupied European countries ranked first of countries or regions investing, an average of \$7.728 billion, representing about 59.2%, followed by “Arab countries, the United States of America, and the rest of the world” with percentages amounting to about 17.7%, 13.0%, and 10.1%, respectively. The results of the analysis showed that there is a negative and statistically significant effect of the inflation rate on foreign direct investment, while a positive and statistically significant effect for each “coefficient openness, GDP per capita, gross capital formation, exchange rate”, which is consistent with economic theory, while it turned out that the average foreign direct investment in the agricultural sector reached about \$57 million, representing About 10.5% of total agricultural investments, average localization coefficient was about 0.85 for the period studied, reached The share of foreign investment “direct and indirect” about \$202.6 million, representing about 24.9% of the average capital flow of companies established in the agricultural sector during the period studied.

Corresponding Author: **Dr. Mohamed Abd Elkader Attala Mohamed**

Email: M_kader2003@yahoo.com

© The Author(s) 2024.

مقدمة:

يعد الاستثمار الأجنبي مصدراً هاماً لتدفق رؤوس الأموال وزيادة الاحتياطيات من العملات الأجنبية، بالإضافة لدوره في زيادة التكوين الرأسمالي وأيضاً يعد وسيلة أفضل من اللجوء إلى الاقتراض من العالم الخارجي وخاصة في ظل الشروط المجحفة للقروض الخارجية، كما أن جذب وإستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعد من الموضوعات التي حظت باهتمام كبير في الأونة الأخيرة، ومن ثم أصبح له مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي السياسات الاقتصادية، لما له من دور كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية عامه ومصر بصفة خاصة، ويعد خلق البيئة الإستثمارية المناسبة التي تساهم في إستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة غاية تسعى إليها الدول⁽¹¹⁾، وقد سعت مصر خلال السنوات الأخيرة إلى إحراز تقدماً كبيراً في العديد من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء في مجال البنية التحتية، وتهيئة وتحرير بيئة الأعمال، وذلك لتحسين وضعها التنافسي في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا وضع حلول جذرية للعديد من المشكلات الاقتصادية الهيكلية المزمنة التي كان يعاني منها الاقتصاد المصري وذلك في إطار تنفيذ محاور رؤية مصر 2030⁽⁴⁾، كما أن الدولة تولى إهتماماً بالاستثمار الزراعي لتنمية القطاع حيث أنه هو القطاع المسئول عن تغطية حاجة المستهلك المحلي من الغذاء وتوفير مستلزمات الانتاج للقطاعات الأخرى وكذا تحقيق فائض لتلبية احتياجات الصادرات لتوفير النقد الأجنبي اللازم لعمليات التنمية⁽¹²⁾، ومن ثم تأتي أهمية الاستثمار الزراعي في رفع كفاءة القطاع الزراعي وفقاً لسياسة الدولة بإنشاء العديد من المشروعات الواعدة في كل القطاعات الفرعية بقطاع الزراعة منها مشروعات ضخمة في التوسع الأفقي والرأسي وغيرها، لذا سعت الدولة جاهدة نحو جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو هذا القطاع الهام.

المشكلة البحثية

على الرغم من تنفيذ مصر العديد من البرامج المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي، متضمنة العديد من الإصلاحات المالية والنقدية، سعياً إلى تحقيق معدلات نمو متسارعة ومستدامة، ومن ثم جذب وإستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عامة وبالقطاع الزراعي خاصة، إلا أنه مازالت الاستثمارات الأجنبية الزراعية تنسجم بعدم الاستقرار وضآلتها حيث لم تتجاوز 10.5% من إجمالي الاستثمارات الزراعية خلال الفترة (2004/2005-2021/2022)، لذا يمكن تحديد المشكلة البحثية في الأسئلة التالية:

- ما هي مؤشرات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر عامة والقطاع الزراعي خاصة؟
- ما هي المحددات ذات التأثير المباشر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر؟
- ما هي تأثيرات المحددات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر؟
- ما هي مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية القطاع الزراعي خلال فترة الدراسة؟

أهداف البحث

يستهدف البحث بصفه رئيسية دراسة أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ودوره في تنمية القطاع الزراعي، وذلك من خلال دراسة بعض الأهداف الفرعية هي: دراسة تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر، وكذا دراسة وتحليل أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، بالإضافة للتحليل القياسي لمحددات الاستثمار الأجنبي في مصر، وذلك من أجل الوقوف علي أثر تلك المحددات على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر. وأخيراً دراسة دور وأهمية الاستثمار الأجنبي في تنمية القطاع الزراعي.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

تحقيقاً للهدف البحث فقد إستُخدم أسلوب الإحصاء الوصفي والتحليل الاقتصادي القياسي للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، بإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً (Fully Modified Ordinary Least Squares) والتي تنطوي على إجراء تصحيح لا معلمي للمتغير التابع، ثم تصحيح مقدرات المربعات الصغرى العادية لتعديل المتغير التابع وفقاً لمصفوفة التكامل المشترك في المدى الطويل، بالإضافة للتخلص من مشكلة وجود ارتباط حقيقي بين السلاسل الزمنية نتيجة حدوث صدمات متتالية. وقد تطلب لإجراء وتنفيذ الدراسة الاستعانة بمختلف البيانات الإحصائية الثانوية المنشورة والتي تصدرها العديد من الجهات على مواقع شبكة المعلومات الدولية (إنترنت) لكل من البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، البنك المركزي المصري، وزارة المالية، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وزارة الاستثمار، مشروع العدالة العالمية (WJP)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بالإضافة للاستعانة بالعديد من الدراسات والتقارير والبحوث ذات الصلة بموضوع الدراسة.

مناقشة النتائج:

المحور الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

1- تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر

أ- التدفقات الداخلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة

باستقراء البيانات الخاصة بالتدفق الداخل للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (2004/2005-2021/2022) بجدول (1)، تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 4.135 مليار دولار عام 2004/2005، وحد أقصى بلغ حوالي 22.206 مليار دولار عام 2021/2022، وبمتوسط بلغ خلال تلك الفترة حوالي 12.799 مليار دولار.

وبدراسة العلاقة الاتجاهية للتدفقات الداخلة للاستثمارات الأجنبية خلال الفترة المدروسة إتضح أنها أخذت إتجاهاً عاماً متزايد معنوي إحصائياً خلال تلك الفترة بقيمة بلغت حوالي 450.9 مليون دولار، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو 3.52%.

ب- التدفقات الخارجة للاستثمارات الأجنبية المباشرة

أوضحت البيانات الخاصة بالتدفق الخارج للاستثمارات الأجنبية خلال الفترة (2004/2005-2021/2022) بجدول (1)، أنه بلغ متوسطها خلال تلك الفترة حوالي 6.017 مليار دولار. وتراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 0.233 مليار دولار عام 2004/2005، وحد أقصى بلغ حوالي 13.268 مليار دولار عام 2021/2022. بدراسة الاتجاه الزمني العام للتدفقات الخارجة للاستثمارات الأجنبية خلال الفترة المدروسة إتضح بجدول (2) أنها أخذت إتجاهاً عاماً متزايد معنوي إحصائياً خلال تلك الفترة بقيمة بلغت حوالي 444.3 مليون دولار، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو 7.38%.

ج- صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

باستقراء البيانات المتعلقة بصافي الاستثمارات الأجنبية المباشر إلى مصر خلال فترة الدراسة بجدول (1) تبين أنها بلغت حدها الأقصى حوالي 13.237 مليار دولار عام 2007/2008، وحد أدنى بلغ حوالي 2.189 مليار دولار عام 2010/2011، وبمتوسط بلغ حوالي 6.782 مليار دولار خلال تلك الفترة.

جدول (1) تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمصر بالمليون دولار
خلال الفترة (2004/2005-2021/2022)

السنة	تدفقات للداخل	الرقم القياسى	تدفقات للخارج	الرقم القياسى	صافى الإستثمارات الأجنبية المباشرة	الرقم القياسى
2004/2005	4135	100	233	100	3902	100
2005/2006	9098	220	2987	1283	6111	157
2006/2007	13084	316	2031	873	11053	283
2007/2008	17802	431	4566	1962	13237	339
2008/2009	12836	310	4723	2030	8113	208
2009/2010	11008	266	4250	1826	6758	173
2010/2011	9574	232	7386	3174	2189	56
2011/2012	11768	285	7786	3346	3982	102
2012/2013	10274	248	6520	2802	3753	96
2013/2014	10856	263	6678	2870	4178	107
2014/2015	12546	303	6166	2650	6380	164
2015/2016	12529	303	5596	2405	6933	178
2016/2017	13366	323	5433	2335	7933	203
2017/2018	13163	318	5444	2339	7720	198
2018/2019	16394	397	8157	3505	8236	211
2019/2020	15837	383	8384	3603	7453	191
2020/2021	13915	337	8701	3739	5214	134
2021/2022	22206	537	13268	5702	8937	229
المتوسط	12799		6017		6782	
الحد الأقصى	22206		13268		13237	
الحد الأدنى	4135		233		2189	

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات:

- الموقع الإلكتروني للبنك المركزى المصرى <https://www.cbe.org.eg>

بتقدير العلاقة الاتجاهية لصادف تدفقات الاستثمارات الأجنبية لمصر خلال الفترة المدروسة بجدول (2) إتضح أنها أخذت إتجاها عاما متزايد خلال تلك الفترة بقيمة بلغت حوالى 6.56 مليون دولار، وبمعدل نمو سنوى بلغ نحو 0.10%، إلا أنه لم تثبت المعنوية الاحصائية لهذا التزايد.

جدول (2) العلاقات الاتجاهية للاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر بالمليون دولار
خلال الفترة (2004/2005-2021/2022)

البيان	المؤشر	α	β	T_{test}	R^2	معدل التغير (%)
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	تدفق داخل	8516.26	450.9	3.21	0.40	3.52
	تدفق خارج	1796.23	444.3	5.74	0.67	7.38
	صافى الاستثمارات الأجنبية المباشرة	6720.03	6.56	*0.051	0.0002	0.10

* غير معنوية عند مستويات المعنوية 1%، 5%.

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات:

- الموقع الإلكتروني للبنك المركزى المصرى <https://www.cbe.org.eg>

2. الأهمية النسبية للتدفقات الداخلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر
باستقراء البيانات الخاصة بالتدفقات الداخلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر خلال الفترة
(2004/2005-2021/2022) من حيث الدول او المناطق المستثمرة، إتضح ما يلي:
أ. الولايات المتحدة الأمريكية

باستعراض الاستثمارات الأمريكية المباشرة في مصر خلال الفترة (2004/2005-2021/2022) بجدول (3)
تبين أنها بلغت حوالى 4.553 مليار دولار عام 2005/2006 كحد أقصى لتمثل نحو 50.1 % من متوسط
إجمالى التدفقات الداخلة لمصر فى ذلك العام، إلى أنه تناقصت لتبلغ حوالى 0.577 مليار دولار عام
2010/2011 كحد أدنى لتمثل نحو 4.9 % من إجمالى التدفقات الداخلة لمصر فى ذلك العام، وبمتوسط بلغ
حوالى 1.631 مليار دولار خلال الفترة المدروسة لتمثل نحو 13.0 % من إجمالى التدفقات الداخلة خلال الفترة
المدروسة.

جدول (3) الأهمية النسبية للتدفقات الداخلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر وفقاً للدول أو
المناطق بالمليون دولار خلال الفترة (2004/2005-2021/2022)

السنة	إجمالى التدفقات الداخلة	الولايات المتحدة الأمريكية		الاتحاد الاوروبى أو/الدول الأوروبية		الدول العربية		باقي دول العالم	
		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
2004/2005	4134.5	2040.1	49.3	812.9	19.7	213.6	5.2	1067.9	25.8
2005/2006	9097.9	4553.5	50.1	2954.3	32.5	554.5	6.1	1035.6	11.4
2006/2007	13084.3	4681.3	35.8	4061.0	31.0	3351.4	25.6	990.6	7.6
2007/2008	17802.2	6447.8	36.2	5430.1	30.5	3235.6	18.2	2688.7	15.1
2008/2009	12836.1	3515.0	27.4	5578.4	43.5	2029.7	15.8	1713	13.3
2009/2010	11008.1	1424.9	12.9	6770.5	61.5	1439.5	13.1	1373.2	12.5
2010/2011	9574.4	1790.5	18.7	6114.5	63.9	1052.6	11.0	616.8	6.4
2011/2012	11768.1	577.6	4.9	9510.4	80.8	1185.7	10.1	494.4	4.2
2012/2013	10273.6	2182.9	21.2	5624.6	54.7	1456.4	14.2	1009.7	9.8
2013/2014	10855.8	2230.3	20.5	6610.0	60.9	1290.1	11.9	725.4	6.7
2014/2015	12546.2	2115.8	16.9	6522.5	52.0	2667.5	21.3	1240.4	9.9
2015/2016	12528.7	883.0	7.0	7876.7	62.9	2277.7	18.2	1491.3	11.9
2016/2017	13366.1	1832.9	13.7	8710.5	65.2	1800.0	13.5	1022.7	7.7
2017/2018	13163.1	2244.4	17.1	7952.3	60.4	1925.5	14.6	1040.9	7.9
2018/2019	16393.5	1354.1	8.3	10225.1	62.4	3080.2	18.8	1734.1	10.6
2019/2020	15836.6	1412.1	8.9	8964.7	56.6	3875.3	24.5	1584.5	10.0
2020/2021	13914.8	1625.3	11.7	6854.6	49.3	3122.6	22.4	2312.3	16.6
2021/2022	22205.5	1530.4	6.9	8727.2	39.3	8235.9	37.1	3712	16.7
المتوسط	13341.1	1631.1	13.0	7728.0	59.2	2569.9	17.7	1412.13	10.1

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات:

- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصرى <https://www.cbe.org.eg>

ب. الاتحاد الأوروبي / أو الدول الأوروبية

باستعراض استثمارات الاتحاد الأوروبي أو الدول الأوروبية المباشرة في مصر خلال الفترة (2004/2005-2021/2022) تبين أنه بلغ متوسطها حوالي 7.728 مليار دولار خلال الفترة المدروسة لتمثل نحو 59.2% من إجمالي التدفقات الداخلة خلال الفترة المدروسة، وتراوحت بين حد أدنى حوالي 0.813 مليار دولار عام 2004/2005 لتمثل نحو 19.7% من إجمالي التدفقات الداخلة لمصر في ذلك العام، وحد أقصى بلغ حوالي 10.225 مليار دولار عام 2018/2019 لتمثل نحو 62.4% من إجمالي التدفقات الداخلة لمصر في ذلك العام.

ج. الدول العربية

باستقراء البيانات الخاصة بالتدفقات الداخلة من الاستثمارات العربية المباشرة في مصر خلال الفترة المدروسة تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 0.214 مليار دولار عام 2004/2005 لتمثل نحو 5.2% من إجمالي التدفقات الداخلة لمصر في ذلك العام، وحد أقصى بلغ حوالي 8.236 مليار دولار عام 2021/2022 لتمثل نحو 37.1% من إجمالي التدفقات الداخلة لمصر في ذلك العام، وبمتوسط بلغ حوالي 2.570 مليار دولار خلال الفترة المدروسة لتمثل نحو 17.7% من إجمالي التدفقات الداخلة خلال الفترة المدروسة كما توصلنا لنتائج جدول (3).

د. باقى دول العالم

باستعراض الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر من باقى دول العالم خلال الفترة (2004/2005-2021/2022) تبين أنه بلغ متوسطها حوالي 1.412 مليار دولار خلال الفترة المدروسة لتمثل نحو 10.1% من إجمالي التدفقات الداخلة خلال الفترة المدروسة، وتراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 0.494 مليار دولار عام 2011/2012 لتمثل نحو 4.2% من إجمالي التدفقات الداخلة لمصر في ذلك العام، وحد أقصى بلغ حوالي 3.712 مليار دولار عام 2021/2022 لتمثل نحو 16.7% من إجمالي التدفقات الداخلة لمصر في ذلك العام. مما سبق يتضح أنه هناك تغير في الأهمية النسبية لبعض الدول أو المناطق الموجهة للاستثمار المباشر لمصر، مما يتطلب دراسة العوامل أو المحددات ذات التأثير المباشر على قرار المستثمر الأجنبي في تحديد الدول التي يستطيع أن يستثمر أمواله بها.

المحور الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

لقد أشارت إلى هذه المحددات العديد من النظريات مثل نظرية الانتقائية، ونظرية الموقع، ونموذج دورة حياة المنتج وغيرهم من النظريات، يتمثل أهم هذه المحددات في المزايا المكانية المتوافرة في الدول المضيفة، بالإضافة إلى التشريعات والنظم الاقتصادية المختلفة والضريبية، والأنظمة المصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية وغيرها، وفيما يلي استعراض لأهم هذه المحددات أو المؤشرات التي تلعب دوراً رئيسياً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر.

أولاً: المحددات الاقتصادية

تتعدد المحددات أو المؤشرات الاقتصادية التي تساهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم تشجع المستثمر للاستثمار في الدولة المضيفة تتمثل أهم هذه المحددات والتي إستخدمتها واعتمدت عليها الدراسة في التطبيق التحليلي (القياسي) لتأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

1- المحددات الخاصة بالسياسات الاقتصادية الكلية

هذه المحددات تقوم بدور رئيسي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتمثل أهمها في الآتي:

أ- التضخم

يعتبر التضخم أحد أهم المتغيرات التي تبين مدى توافر الاستقرار في البيئة الاقتصادية للدولة المضيفة للاستثمار⁽¹⁰⁾، حيث يؤثر ارتفاع أو انخفاض التضخم على التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن العديد من الدراسات التطبيقية أكدت أن العلاقة بين التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر هي علاقة عكسية بمعنى أن ارتفاع معدلات التضخم يصاحبه انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر⁽⁵⁾.
باستقراء البيانات الخاصة بمعدل التضخم خلال فترة الدراسة (2005-2022) والموضحة بجدول (2) بالملاحق تبين أنه بلغ متوسط معدل التضخم خلال الفترة المدروسة نحو 11.2%، وتراوح بين 4.9% عام 2005 كحد أدنى، ونحو 29.5% عام 2017 كحد أقصى متأثراً في ذلك بقرار تحرير سعر الصرف (تعويم الجنيه المصري) الذي إتخذته الحكومة المصرية وبدأت تطبيقه في الثالث من نوفمبر عام 2016، إلا أنه أخذ في التناقص بعد ذلك ليصل نحو 5.0% عام 2020.

ب- سعر الصرف

يعد سعر الصرف من المحددات الهامة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يؤثر سعر الصرف على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال وجهتين:

- **الوجهة الأولى:** تتعلق بإنخفاض في قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، مما يترتب عليه انخفاض القيمة الحقيقية لتكاليف المشروع وهذا يحفز المتهتم الأجنبي على زيادة استثماره المباشر في الدولة المضيفة⁽¹⁴⁾، ومن هنا يتبين أن العلاقة بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر هي علاقة موجبة بمعنى أنه كلما ارتفع سعر الصرف يصاحبه زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **الوجهة الثانية:** تتمثل في مدى استقرار سعر الصرف حيث يؤدي ذلك إلى استقرار حصة أرباح المشروعات عند تحويلها للخارج ويحفز ذلك على تدفق الاستثمارات الأجنبية أو يحدث العكس في حالة عدم استقرار أسعار الصرف⁽¹⁴⁾.

وباستعراض البيانات الخاصة بسعر الصرف للعملة الأجنبية في مصر (جنيه للدولار) بجدول (4) خلال الفترة المدروسة تبين أنه تراوح بين 5.43 جنيه/دولار عام 2008 كحد أدنى، وحد أقصى بلغ حوالي 19.16 جنيه/ دولار عام 2022، متأثراً في ذلك بقرار تحرير سعر الصرف (تعويم الجنيه المصري) الذي إتخذته الحكومة المصرية وبدأت تطبيقه في مارس عام 2022.

ج- معدل نمو الكتلة النقدية

يعد معدل نمو الكتلة النقدية أو المعروض النقدي من المحددات التي تؤثر إيجابياً على الاستثمارات الأجنبية، بمعنى أن ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية بالدولة المضيفة يحفز القروض مما يساهم في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن هنا يتبين وجود علاقة طردية بين معدل نمو الكتلة النقدية والاستثمار الأجنبي بمعنى أنه كلما ارتفع معدل نمو الكتلة النقدية يصاحبه زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
باستقراء البيانات الخاصة بمعدل نمو الكتلة النقدية خلال فترة الدراسة (2005-2022) بجدول (4) تبين أنه بلغ متوسط معدل نمو الكتلة النقدية خلال الفترة المدروسة نحو 16.8%، وتراوح بين 6.66% عام 2011 كحد أدنى، ونحو 39.51% عام 2016 كحد أقصى، ويتبين من ذلك أنه أخذ معدل نمو الكتلة النقدية بشكل عام اتجاهاً متزايداً خلال الفترة المدروسة مما يعتبر مؤشر جيد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

جدول (4) أهم المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر
خلال الفترة (2005-2022)

السنة	معدل التضخم	معدل الانفتاح التجاري	اجمالي القوى العاملة (مليون عامل)	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالدولار)	إجمالي تكوين رأس المال (بالمليون دولار)	سعر الصرف	إجمالي الادخار (بالمليون دولار)	نمو المعروض النقدي، الكتلة النقدية (%)
2005	4.9	63.0	23.9	1133.1	16106	5.78	19571	11.49
2006	7.6	61.5	25.0	1332.3	20122	5.73	24683	15.00
2007	9.3	65.1	26.1	1586.5	27198	5.64	30725	19.11
2008	18.3	71.7	26.5	1941.9	36455	5.43	38463	10.48
2009	11.8	56.6	27.3	2212.2	36298	5.54	31852	9.47
2010	11.3	47.9	28.7	2509.8	42704	5.62	39308	12.42
2011	10.1	45.3	29.1	2645.6	40361	5.93	39808	6.66
2012	7.1	40.7	29.5	3059.1	44733	6.06	35945	12.35
2013	9.5	40.4	30.2	3088.9	40992	6.87	39467	18.89
2014	10.1	36.9	30.7	3196.9	41693	7.08	36320	15.77
2015	10.4	34.8	30.5	3370.4	47062	7.69	31598	18.60
2016	13.8	30.2	30.9	3331.6	50000	10.03	32280	39.51
2017	29.5	42.8	30.4	2440.0	42582	17.78	30987	20.45
2018	14.4	45.9	29.9	2531.2	49128	17.77	42232	13.30
2019	9.2	41.1	29.7	3017.3	63907	16.77	54725	13.28
2020	5.0	32.1	29.8	3571.6	61391	15.76	51637	19.71
2021	5.2	29.9	30.2	3886.7	64430	15.64	46094	18.33
2022	13.9	37.0	31.2	4295.4	81137	19.16	60805	27.14
المتوسط	11.2	45.7	28.9	2730.6	44794	10.0	38138.9	16.8

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات:

<https://www.albankaldawli.org>

- الموقع الإلكتروني للبنك الدولي

2- محدد القطاع الخارجي

يعكس هذا المؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، حيث يميل الاستثمار الأجنبي المباشر التوجه إلى الاقتصاديات المفتوحة، بمعنى انه كلما كانت درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي كبيرة كلما كان الاقتصاد جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، ويتمثل هذا المحدد او المؤشر في التالي:

أ- مؤشر الانفتاح التجاري (درجة الانفتاح)

يعتبر مؤشر الانفتاح التجاري من أهم المؤشرات التي تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويقدر هذا المؤشر من خلال قياس نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي.

باستعراض البيانات الخاصة بمؤشر الانفتاح التجاري خلال فترة الدراسة (2005-2022) والموضحة بجدول (4) تبين أنه بلغ نحو 71.1% عام 2008 كحد أقصى، ونحو 29.9% عام 2021 كحد أدنى، وبمتوسط بلغ نحو 45.7% من إجمالي الناتج المحلي خلال تلك الفترة، مما يوضح أن الاقتصاد المصري يتمتع بدرجة معقولة من الانفتاح على العالم الخارجي مما يعكس قدرته على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يفضل الاستثمار الأجنبي المباشر التوجه إلى الاقتصاديات المفتوحة، والتي تتميز بعدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج بما يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود أية اختلالات في الأسواق⁽¹⁴⁾.

3- محددات حجم السوق، حجم الاقتصاد

يوجد مجموعة أخرى من المحددات الاقتصادية تشكل في مجملها عوامل جذب هامة للاستثمارات الأجنبية المباشرة نذكر أهمها فيما يلي:

أ- محدد حجم السوق

يكتسب مؤشر حجم السوق أهمية كبيرة في إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يتم اتخاذ الناتج المحلي الإجمالي أو نصيب الفرد من الناتج الإجمالي أو معدل نمو السكان كمؤشر لقياس حجم السوق، حيث تجذب الاقتصادات التي تتميز بتوافر أسواق كبيرة المزيد من الاستثمارات في كافة المجالات سواء الصناعية أو الزراعية أو الخدمية... الخ⁽¹⁰⁾، وقد إستخدمت الدراسة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لحجم السوق.

باستقراء البيانات الخاصة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة (2005-2022) والموضحة بجدول (4) تبين أنه بلغ متوسطه حوالي 2730.6 دولار للفرد، وتراوح بين 1133.1 دولار للفرد عام 2005 كحد أدنى، وحوالي 4295.4 دولار للفرد عام 2022 كحد أقصى، ويتبين من ذلك أنه أخذ في التزايد خلال الفترة المدروسة مما يعتبر مؤشر جيد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب- القوى العاملة

يعد توفر العمالة وبالتالي انخفاض تكلفتها من المؤشرات التي تشجع على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة ما، كما أن الكفاءة والخبرة في اتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم شرطان لا بد منهما لكي تستطيع العمالة التعامل مع طرق ووسائل الإنتاج الحديثة⁽¹⁴⁾.

باستعراض البيانات الخاصة بحجم القوى العاملة خلال فترة الدراسة (2005-2022) بجدول (4) تبين أنه تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 23.9 مليون عامل عام 2005، وحد أقصى بلغ حوالي 31.2 مليون عامل عام 2022، وبمتوسط بلغ 28.9 مليون عامل خلال تلك الفترة، مما يوضح أن الاقتصاد المصري يتمتع بتوفر قدر معقول من حيث حجم القوى العاملة ومن ثم انخفاض تكلفتها إذا ما قورنت بدول كثيرة على مستوى العالم مما يساهم في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر.

ج- رأس المال (إجمالي تكوين رأس المال)

يقصد برأس المال أو تكوين رأس المال ووسائل الإنتاج المناسبة نوعاً وكماً، وأن تكوين رأس المال يعتمد بشكل رئيسي على الاستثمار، باستقراء البيانات الخاصة بإجمالي تكوين رأس المال والموضحة بجدول (4)، تبين أنه بلغ متوسطه خلال الفترة المدروسة حوالي 44.79 مليار دولار، وتراوح بين 16.106 مليار دولار عام 2005 كحد أدنى، وحوالي 81.137 مليار دولار عام 2022 كحد أقصى، ويتبين من ذلك أن تكوين رأس المال أخذ في التزايد خلال الفترة المدروسة مما يعتبر مؤشر جيد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

د. حجم الادخار

يعتمد عرض رأس المال على مستوى الادخار والذي يعبر عن الفرق بين الدخل والإنفاق، كما تعتبر العلاقة بين الادخار والاستثمار ذات أهمية على مستوى الاقتصاد النظري والتطبيقي، فالعلاقة بين الادخار والاستثمار علاقة مزدوجة⁽⁷⁾، حيث يقوم الادخار بتمويل الاستثمار، كما أن الاستثمار يحول رأس المال المدخر من رأس مال نقدي إلى رأس مال عيني من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، ونجاح أي سياسة استثمارية وتحقيقها لأهدافها يعتمد على سياسات إدارية ذات كفاءة.

باستعراض البيانات الخاصة بإجمالي حجم الادخار خلال الفترة المدروسة بجدول (4) تبين أنه تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 19.571 مليار دولار عام 2005، وحد أقصى بلغ حوالي 60.805 مليار دولار عام 2022، وبمتوسط بلغ حوالي 38.139 مليار دولار خلال تلك الفترة، مما يوضح أن الاقتصاد المصري يتمتع بتوفر قدر معقول من حيث إجمالي الادخار.

ثانياً: المحددات السياسية والتشريعية والقانونية

وهي تلك العوامل ذات البعد السياسي والقانوني والتي تشكل في مجملها مناخ أو بيئة محفزة للاستثمار أو غير محفزة له، والتي تتمثل أهمها فيما يلي:

1- الاستقرار السياسي: كلما تميز النظام السياسي بالديمقراطية والاستقرار السياسي والأمني، كلما كان ذلك مستقطبا وجاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات، حيث أن التغيرات المفاجئة في التوجهات السياسية والاقتصادية لأي نظام سياسي غير مستقر عوامل تؤثر على مصالح المستثمر الأجنبي ومن ثم قراراته.

2- القيود السياسية والأمنية: تؤثر القيود السياسية والأمنية التي تضعها العديد من الدول على قرار المستثمر الأجنبي سواء بالدخول إلى هذا السوق للاستثمار أو حتى بقرار الإستمرار في هذا السوق (الدولة)، مثل قيام الحكومة بتزويد الشركات الأجنبية بمعلومات وبيانات غير دقيقة وغير وافية بحجة عدم توفرها وندرتها أو لأغراض سياسية وأمنية مختلفة.

3- النواحي التشريعية والقانونية: المحددات التشريعية من العوامل الهامة التي تؤثر على حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁽¹⁴⁾، حيث أن إستقرار التشريعات التي تحكم عمل الاستثمار الأجنبي المباشر توضح مدى اهتمام الدولة بجذب الاستثمارات من خلال تقديم مزيد من الحوافز والتسهيلات الإجرائية والخدمات المقدمة له، والتي توضح في مجملها مدى الترحيب بالاستثمار الأجنبي، تعد تهيئة المناخ الاستثماري في مصر واحداً من أهم مكاسب فترة الإصلاح الاقتصادي التي شهدتها مصر في الآونة الأخيرة⁽²³⁾، وجاءت التعديلات التشريعية في مقدمة جهود تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة وسهولة الأعمال، وفتح الباب أمام القطاع الخاص المصري والأجنبي للمساهمة في زيادة معدلات التشغيل، والنمو، وتوفير فرص العمل للشباب.

4- حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي

من العوامل الهامة التي تؤثر على مناخ وبيئة الأعمال بأى دولة كل من الفساد وعدم الاستقرار السياسي، حيث أنه كلما تحقق مستوى منخفض من الفساد ومستوى مرتفع من الاستقرار السياسي فإن هذا يسهم في توفير البيئة الملائمة والمواتية لنشاط الأعمال، ومن ثم زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدولة.

5- سيادة القانون

كلما كان القانون سائدا بالدولة كان ذلك من العوامل الهامة المحفزة والجاذبة للاستثمار وقد قام مشروع العدالة العالمية⁽²⁶⁾ بدءا من عام 2012 بتصميم مؤشر "مؤشر سيادة القانون" وهو عبارة عن أداة تقييم كمي صممها مشروع العدالة العالمية لتقديم صورة مفصلة وشاملة عن مدى التزام البلدان والدول بسيادة القانون في الممارسة العملية.

يتكون هذا المؤشر العام "مؤشر سيادة القانون" من 8 عوامل فرعية بكل عامل منهم مجموعة من العوامل او المؤشرات الفرعية الأخرى، حيث يشير الرقم 1 إلى أعلى الدرجات (سيادة القانون القوية) ويشير 0 إلى أدنى الدرجات (القاعدة الضعيفة من القانون).

باستقراء بيانات مؤشر الحكومة المفتوحة والذي تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على أنه "ثقافة الحكم القائم على سياسات وممارسات مبتكرة مستوحاة من مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة التي تعزز الديمقراطية والنمو الشامل"، يتبين أن هذا العامل أو المؤشر تحسن على مدار الفترة (2012-2023) حيث بلغ 0.48 عام 2012، ثم بلغ 0.62 عام 2023.

ويعنى ذلك أن كل ما هو مرتبط بالسياسات والممارسات المبتكرة المستوحاة من مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة التي تعزز الديمقراطية والنمو الشامل حدث فيها تطور وتحسن خلال الفترة (2012-2023) كما يتضح من بيانات جدول (1 بالملحق)، مما يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر.

ثالثا: محددات بيئة وسهولة ممارسة الأعمال

يعد توفر البيئة الملائمة للاستثمار الأجنبي من أهم العوامل الجاذبة له، ويمكن إيضاح إلى أي مدى هناك بيئة مواتية وسهولة للأعمال تساهم في جذب المستثمر الأجنبي فيما يلي:

1- مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي

يصدر هذا المؤشر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية⁽¹⁹⁾، حيث يقيس مدى تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر لبلد ما من خلال تقييم أربعة أنواع رئيسية من القيود تتمثل في "قيود الأسهم الأجنبية، آليات الفحص أو الموافقة التمييزية، القيود المفروضة على الموظفين الأجانب الرئيسيين، والقيود التشغيلية"، وتكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على مساعدة المستثمرين على تحديد البلدان التي لديها السياسات واللوائح الأكثر ملاءمة للاستثمار الأجنبي المباشر.

وتتراوح قيمة المؤشر بين 0-1 بحيث أن "القيمة 0 تعنى أنه ليس هناك قيود وأن الاقتصاد مفتوح للاستثمار الأجنبي، أما القيمة 1 تعنى أنه هناك قيود وعوائق وأن الاقتصاد مغلق أمام الاستثمار الأجنبي".

باستقراء قيم المؤشر العام بجدول (2 بالملحق) يتضح أنها تراوحت ما بين 0.094-0.126 أي أنها تقترب من الـ 0 مما يعبر عن أنه لا توجد عوائق بالاقتصاد المصري تعيق جذب الاستثمار الأجنبي وأن الاقتصاد المصري مفتوح أمام الاستثمار الأجنبي.

كما أنه بالنظر إلى القطاعات التسع المكونة للمؤشر العام للتقييد يتضح أنه لا توجد عوائق أو وسائل تقييد الاستثمار الأجنبي بتلك القطاعات حيث تقترب كل القيم المسجلة لهذه القطاعات من الصفر مما يدل على أنه لا توجد عوائق أمام الاستثمار الأجنبي وأنها قطاعات مستقبلية وجاذب للاستثمار، وبشكل عام يعد هذا المؤشر أداة مهمة للمستثمرين وصانعي السياسات المهتمين بالاستثمار الأجنبي⁽²¹⁾.

2- مؤشر سهولة ممارسة الأعمال

مؤشر ممارسة الأعمال/ سهولة الأعمال هو مؤشر أنشأه سيمون دانكوف عام 2003 بالبنك الدولي من خلال مشروع ممارسة الأعمال، ويعتمد تصنيف الدولة في المؤشر على متوسط النقاط لـ 10 مؤشرات فرعية في 190 اقتصاد حول العالم، تتمثل تلك المؤشرات الفرعية في "الشروع في النشاط الاستثماري، التعامل مع تصاريح البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الممتلكات، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة خارج حدود البلد، تنفيذ العقود، والانقاذ من الإفلاس"^(18،22)، كما يوفر للمستثمرين معلومات قيمة عن سهولة ممارسة الأعمال التجارية في اقتصادات مختلفة، مما يساعدهم على اتخاذ قراراتهم حول مكان استثمار رأس مالهم⁽²⁰⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن أول تقرير صدر لممارسة الأعمال كان عام 2003 غطى 133 دولة أو إقتصادا إلى أن بلغ عدد الاقتصادات التي يغطيها التقرير من عام 2017 حتى عام 2020 حوالي 190 إقتصاد حول العالم. بإستعراض ترتيب مصر بمؤشر سهولة ممارسة الأعمال والمحاور الـ10 المكونة له والموضحة بجدول (3) بالملحق) تبين أنه حدث تحسن كبير في ترتيب مصر، حيث كان ترتيبها 165 عام 2007 من بين الدول التي تضمنها التقرير آنذاك والبالغ عددهم 175 دولة، في حين تقدم ترتيبها لتسجل المركز 94 عام 2011 من بين 183 دولة، كما أنها سجلت الترتيب 114 عام 2020 من بين 190 دولة وذلك مقارنة بعام 2007.

كما أن تحسن ترتيب مصر على مستوى المحاور الـ10 المكونة لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال، كما جاء بتقرير عام 2020⁽¹⁶⁾، يرجع ذلك إلى أنه قامت مصر بتسهيل بدء النشاط التجاري من خلال تسهيل إجراءات الحصول على شهادة عدم الالتباس وتطبيق الشباك الواحد، كما أصبح الحصول على الكهرباء أكثر سهولة، حيث قامت مصر بتحسين إمدادات الكهرباء من خلال تنفيذ أنظمة آلية لرصد انقطاع التيار الكهربائي والإبلاغ عنه، كما أنه على مستوى محور حماية المستثمرين الأقلية عززت مصر من آليات حمايتهم من خلال اشتراط الحصول على موافقة المساهمين عندما تصدر الشركات المدرجة أسهما جديدة، كما أنه بالنسبة لمحور دفع الضرائب جعلت مصر دفع الضرائب أسهل من خلال تطبيق نظام إلكتروني لطرح ودفع الضريبة دخل الشركات متضمنة القيمة المضافة.

تجدر الإشارة إلى أنه كان إقرار قانون الاستثمار الجديد رقم 72 لسنة 2017 أحد الركائز التشريعية الأساسية لإصلاح مناخ الاستثمار⁽²³⁾، حيث تصدى القانون للمشكلات الإجرائية التي تواجه الدولة في سبيل جذب المزيد من الاستثمارات وتشجيع القائم منها وعلى رأس تلك المشكلات منح التراخيص للمشروعات الاستثمارية، كما أنه في إطار العمل على تبسيط الإجراءات والتيسير على المستثمرين صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 982 لسنة 2022 بتاريخ 14 مارس 2022⁽²³⁾، والذي ركز على تسهيل وتبسيط إصدار الموافقات أو التصاريح أو التراخيص اللازمة لإنشاء وتشغيل المشروعات الاستثمارية الجديدة أو التوسع في مشروعات إستثمارية قائمة.

نخلص مما سبق إستعراضه وجود العديد من المحددات ذات التأثير المباشر على قرار المستثمر الأجنبي، وكذا مدى قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مما يستلزم الأمر دراسة هذه العلاقة التشابكية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم المحددات الاقتصادية ذات التأثير المباشر عليه.

المحور الثالث: التحليل القياسي لمحددات الاستثمار الأجنبي في مصر

في هذا الجزء من البحث تم تحديد متغيرات نموذج الإستثمار الأجنبي المباشر في مصر وفقاً للمحددات الاقتصادية السابق الإشارة إليها، بالاستناد إلى العديد من الدراسات المرجعية^(10،7،5،14) علي النحو التالي:

$$FDI_t = \mathcal{F}(INF_t, OPPEN_t, WORFO_t, GDPPCA_t, GRCAFO_t, EXR_t, TSA_t, MOSUG_t)$$

حيث:

- FDI_t : الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليون دولار.
- INF_t : معدل التضخم (%).
- $OPPEN_t$: معدل الانفتاح التجاري (%).
- $WORFO_t$: القوى العاملة بالمليون نسمة.
- $GDPPCA_t$: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالدولار.
- $GRCAFO_t$: إجمالي تكوين رأس المال بالمليون الدولار.
- EXR_t : سعر الصرف الرسمي للعملة المحلية مقابل \$.
- TSA_t : إجمالي الادخار بالمليون دولار.
- $MOSUG_t$: معدل نمو الكتلة النقدية (نمو المعروض النقدي %).
- t : يمثل الزمن (2005-2022).

1- تحديد استقرار السلاسل الزمنية ورتبة تكاملها

لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد رتبة التكامل المشترك للمتغيرات المدروسة تم اختبار جذر الوحدة unit root test لديكي فولر⁽¹⁵⁾ (جدول 5)، وذلك بتطبيق اختبار السكون لمتغيرات الدراسة بالصيغة الخطية وبالصيغة اللوغاريتمية بدون حد ثابت وإتجاه، مع حد ثابت، ومع حد ثابت وإتجاه، وأوضحت النتائج سكون غالبية متغيرات الدراسة عند الفروق الأولى، حيث أن المتغيرات $(FDI_t, OPPEN_t, WORFO_t, GDPPCA_t, GRCAFO_t, EXR_t, TSA_t, MOSUG_t)$ غير مستقرة في المستوي ولكنها مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، أي متكاملة من الدرجة الأولى [I(1)]. إلا أنه بإجراء انحدار للمتغيرات في صورة فروق يؤدي إلى فقدان خصائص المدي الطريل، كما أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل علي حده، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة، وبالتالي التكامل المشترك بين المتغيرات غير المستقرة يمنع الزيادة في خطأ علاقة المدي الطويل⁽⁹⁾.

2- تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني:

لتحديد درجة التأخير المثلى، تم تقدير VAR Lag Order Selection Criteria وذلك بالإعتماد على عدد من المعايير المعلوماتية متمثلة في كل من معيار المعلومات لـ Akaike، معيار LR، معيار FPE، معيار SC، ومعيار HQ، ويتبين من نتائج جدول (6) أن تلك المعايير تشير إلي ضرورة أخذ فترة إبطاء واحده وذلك لمراعاة درجات الحرية عند تقدير النموذج.

جدول (5) نتائج اختبار جذر الوحدة (Augmented Dickey-Fuller) لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

النتيجة ، حالة التكامل	الصيغة اللوغاريتمية			الصيغة الخطية			المتغير	
	مع حد ثابت واتجاه عام ($\eta_{\mu\tau}$)	مع حد ثابت (η_{μ})	بدون حد ثابت واتجاه عام	مع حد ثابت واتجاه عام ($\eta_{\mu\tau}$)	مع حد ثابت (η_{μ})	بدون حد ثابت واتجاه عام		
غير مستقرة	(-4.256)**	(-4.040)***	(1.375)	(-2.611)	(-2.076)	(0.7182)	المستوي	FDI _t
مستقرة I(1)	(-5.126)***	(-3.921)***	(-3.921)***	(-2.653)	(-3.366)**	(-3.222)***	الفرق الأول	
مستقرة I(0) عند وجود (η_{μ})	(-3.298)	(-4.183)***	(0.061)	(-3.073)	(-2.95)*	(-0.852)	المستوي	INF _t
مستقرة I(1)	(-3.017)	(-3.267)**	(-3.467)***	(-4.063)**	(-4.252)***	(-4.393)***	الفرق الأول	
غير مستقرة	(-2.385)	(-1.473)	(-0.943)	(-1.716)	(-1.419)	(-1.300)	المستوي	OPPEN _t
مستقرة I(1)	(-4.318)**	(-3.605)**	(-3.169)***	(-4.345)**	(-3.173)**	(-3.164)***	الفرق الأول	
مستقرة I(0)	(-3.197)	(-3.982)***	(1.143)	(-3.394)*	(-3.38)**	(1.124)	المستوي	WORFO _t
مستقرة I(1) بدون ($\eta_{\mu\tau}$)	(-1.880)	(-2.233)	(-1.882)*	(-1.852)	(-2.169)	(-1.752)*	الفرق الأول	
غير مستقرة	(-2.451)	(-2.222)	(2.575)	(-2.366)	(-1.113)	(1.961)	المستوي	GDPPCA _t
مستقرة I(1) بدون ($\eta_{\mu\tau}$)	(-2.526)	(-2.585)	(-2.196)**	(-2.540)	(-2.655)	(-2.184)**	الفرق الأول	
غير مستقرة	(-3.0111)	(-2.159)	(2.711)	(-1.874)	(0.3161)	(2.629)	المستوي	GRCAFO _t
مستقرة I(1)	(-1.684)	(-3.479)**	(-2.699)**	(-0.656)	(-3.664)**	(-0.239)	الفرق الأول	
غير مستقرة	(-2.555)	(0.087)	(1.829)	(-2.396)	(-0.013)	(1.348)	المستوي	EXR _t
مستقرة I(1)	(-2.709)	(-2.694)*	(-2.311)**	(-2.946)	(-2.895)*	(-2.595)**	الفرق الأول	
غير مستقرة	(-2.539)	(-1.944)	(1.572)	(-2.082)	(-1.147)	(1.160)	المستوي	TSA _t
مستقرة I(1)	(-3.497)*	(-3.760)**	(-3.483)***	(-3.372)*	(-3.767)**	(-3.446)***	الفرق الأول	
غير مستقرة	(-2.830)	(-2.295)	(0.187)	(-3.012)	(-2.588)	(-0.484)	المستوي	MOSUG _t
مستقرة I(1)	(-4.206)**	(-4.563)***	(-4.683)***	(-4.554)**	(-4.717)***	(-4.843)***	الفرق الأول	

ملحوظة: ***معنوي عند مستوى معنوية 1% . ** معنوي عند مستوى معنوية 5% . * معنوي عند مستوى معنوية 10%.

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews12.

جدول (6) معايير تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني لمتغيرات الدراسة في الصيغة الخطية واللوغاريتمية

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
VAR Lag Order Selection Criteria, Endogenous variables: FDI_t, (INF_t, OPPEN_t, GDPPCA_t, GRCAFO_t, EXR_t, TSA_t, MOSUG_t)						
0	-801.4204	NA	3.14e+31	95.22593	95.61803	95.26490
1	-638.5836	153.2582*	7.29e+26*	83.59807*	87.12697*	83.94885*
VAR Lag Order Selection Criteria, Endogenous variables: LOG(FDI_t) LOG(INF_t) LOG(OPPEN_t) LOG(GDPPCA_t) LOG(GRCAFO_t) LOG(EXR_t) LOG(TSA_t) LOG(MOSUG_t)						
0	56.40843	NA	4.65e-13	-5.695110	-5.303009	-5.656134
1	310.0477	238.7194*	2.48e-22*	-28.00562*	-24.47671*	-27.65484*
* indicates lag order selected by the criterion LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level) FPE: Final prediction error AIC: Akaike information criterion SC: Schwarz information criterion HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews12.

3- إختبار التكامل المشترك وفقاً لمنهج الـ Bound Test

تشير النظرية الاقتصادية إلى ارتباط المتغيرات الاقتصادية الكلية مع مرور الزمن، وبالتالي عند تقدير الانحدار بين مجموعة متغيرات غير مستقرة يؤدي إلى وجود علاقة زائفة "spurious regressions" (1،9)، وإن كانت قيمة معامل التحديد المعدل $Adj. R^2$ وكذلك t المحسوبة معنوية، وذلك بسبب أن التغيرات الحادثة في المتغيرات المدروسة قد تكون راجعة إلى متغير الزمن، وبالتالي تعتبر علاقة ارتباط وليس علاقة سببية، وإذا ما تم اخذ الفروق الأولى للمتغيرات غير المستقلة فإن السلاسل الزمنية تفقد خصائص المدى الطويل كما سبق ذكره. كما أن هناك العديد من اختبارات التكامل المشترك (6،8) منها "اختبار انجل-جرانجر" الذي يسمى بانحدار التكامل المشترك Cointegration Regression وفقاً لطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، وطريقة جوهانسون للتكامل المشترك Johansen-Juselius Test، وترتكز هاتين الطريقتين على ضرورة أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، مما يعني وجود قيد مسبق على استخدام هاتين الطريقتين في تحليل العلاقات التوازنية طويلة المدى (2)، وفي عام 2001 قدم Pesaran وآخرون طريقة اختبار الحدود للتكامل المشترك Bound Test for Cointegration التي تتجاوز بعض المشكلات الناجمة عن طبيعة السلاسل الزمنية وعدم توافقها مع أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ الذي طوره Johanson.

وعلى ضوء كل من تحديد درجة التأخير المثلى، واختبار الاستقرار السابق الإشارة إليهما، اتضح أن غالبية المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى بإستثناء متغيري (معدل التضخم، إجمالي القوى العاملة) أي أنها غير ساكنة في المستوى ولكنها ساكنة عند الفروق الأولى، وبتطبيق منهجية الحدود للتكامل المشترك Bound Test، أكدت النتائج الموضحة بجدول (7) لاختبار الحدود للتكامل المشترك أن المتغيرات التفسيرية المدروسة

متكاملة عند مستوى معنوية 1%، وتبلغ قيمة F-statistic "5.25" أي أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى المناظر لها عند مستوى معنوية 1% والتي تبلغ "4.26".

جدول (7) نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Test)

F-statistic: 5.25, K: 7		
Critical Value Bounds		
المعنوية	I0 Bound	I1 Bound
10 %	2.03	3.13
5 %	2.32	3.5
2.5 %	2.6	3.84
1 %	2.96	4.26

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews12.

4- تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً (FMOLS)

نظراً لوجود علاقة تكاملية طويلة المدى بين المتغيرات المقدررة وفقاً لاختبار الحدود للتكامل المشترك، وأن جميع المتغيرات الداخلة في التقدير مستقرة عند الفرق الأول عدا متغيري (التضخم، والقوى العاملة)، فإنه يمكن تحديد اتجاه وشدة العلاقة طويلة المدى باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل Fully Modified Least Squares (25)، والتي تنطوي على إجراء تصحيح لا معلمي للمتغير التابع، ثم تصحيح مقدرات المربعات الصغرى العادية لتعديل المتغير التابع وفقاً لمصفوفة التكامل المشترك في المدى الطويل، وكذلك للتخلص من مشكلة وجود ارتباط حقيقي بين السلاسل الزمنية نتيجة حدوث صدمات متتالية. وفي ضوء إجراء العديد من المحاولات للوصول إلى أفضل صيغة وتركيب للنموذج تتفق مع النظرية الاقتصادية والإحصائية، تم إستبعاد متغير (إجمالي القوى العاملة) من التحليل وذلك لعدم اتفاه مع النظرية الاقتصادية والإحصائية، ويمكن توضيح نتائج

التحليل الواردة بجدول (8) كما يلي:

- تشير قيمة $Adj. R^2$ (معامل التصحيح المعدل) إلى أن نحو 84% من التباين في تقلبات الاستثمار الأجنبي المباشر ترجع إلى التغيرات في المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج، أي أن المتغيرات الداخلة في التحليل تعتبر من المتغيرات الرئيسية المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تبين أن وجود علاقة عكسية بين متغيري معدل التضخم بالعام السابق والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن زيادة التضخم بوحدة واحدة يؤدي إلى إنخفاض الإستثمار الأجنبي المباشر بنحو 0.74%، وذلك عند مستوى معنوية (5%)، إذ أن معدل التضخم يؤثر على تكاليف الإنتاج من جهة، وعلى حجم الأرباح من جهة أخرى، وبالتالي فإن معدلات التضخم المنخفضة تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- توجد علاقة طردية بين متغيري مؤشر الانفتاح والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أنه بزيادة مؤشر الانفتاح بنسبة 1% يؤدي لزيادة الإستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 2.4%، كما أن المتغير له دلالة معنوية عالية في جذب الاستثمارات الأجنبية، ويفسر ذلك إلى أنه كلما تمتع الاقتصاد المصري بدرجة معقولة من الانفتاح على العالم الخارجي يعكس ذلك قدرته على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- كما أوضحت النتائج وجود علاقة طردية بين متغيري متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أنه بزيادة متوسط نصيب الفرد بنسبة 1% يؤدي لزيادة الإستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 0.26%، وهو المتغير الذي تم إستخدامه كمؤشر لحجم السوق المحلية أي الطلب

الجارى، فالدولة التى تمتاز بارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالي تعد محفزة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

جدول (8) النتائج المقدرة لأثر أهم المحددات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام نموذج Fully Modified Least Squares (FMOLS)

Dependent Variable: ln (FDI)			
Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
INF _{t-1}	-0.00739	-2.406	0.043
OPPEN _t	0.02404	6.575	0.000
lnGDPPCA _t	0.25573	0.972	0.360
ln GRCAFO _t	0.81368	3.207	0.013
EXR _t	0.01795	3.175	0.013
TSA _t	-0.00001	-1.811	0.108
MOSUG _t	0.00640	2.767	0.024
C	-2.27718	-1.252	0.246
R-squared	0.914	Mean dependent var	9.493
Adjusted R-squared	0.838	S.D. dependent var	0.216
S.E. of regression	0.087	Sum squared resid	0.060
Long-run variance	0.002		

Cointegrating equation deterministics: C

Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews12.

- كما تبين وجود علاقة طردية بين متغيرى إجمالي تكوين رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر، أى أنه بزيادة إجمالي تكوين رأس المال بنسبة 1% يؤدي لزيادة الإستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 0.81%، وذلك عند مستوى معنوية (5%)، وهذا يؤكد أن إجمالي تكوين رأس المال له دلالة معنوية في جذب الاستثمارات الأجنبية.
- أما فيما يخص سعر الصرف فقد تبين أنه ذات أثر إيجابى ومعنوى إحصائيا على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أنه بزيادة سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الإستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 1.8%، وذلك عند مستوى معنوية (5%)، وهذا يتفق مع الاتجاه الذى يتعلق بأن تخفيض قيمة العملة يعتبر عاملا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن إنخفاض قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية يترتب عليه إنخفاض القيمة الحقيقية لتكاليف المشروع وبالتالي زيادة الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية مما يحفز المستثمر الأجنبي على زيادة إستثماره المباشر في الدولة المضيفة.
- إلا أنه أوضحت النتائج وجود علاقة عكسية بين متغيرى إجمالي الادخار المحلى والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن زيادة إجمالي الادخار المحلى بوحدة واحدة يؤدي إلى إنخفاض الإستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 0.001%، إلا أنه لم تثبت المعنوية الاحصائية لهذه العلاقة.

- في حين أشارت نتائج التحليل بجدول (8) إلى أن معدل نمو الكتلة النقدية يؤثر إيجابيا على الاستثمارات الأجنبية، حيث أظهرت النتائج إلى أنه بزيادة معدل نمو الكتلة النقدية بوحدة واحدة يؤدي لزيادة الإستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 0.64%، وذلك عند مستوى معنوية (5%)، حيث تعد الكتلة النقدية من أحد مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الذي يركز عليها المستثمر الأجنبي، كما أن ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية بالدولة المضيفة يحفز القروض مما يساهم في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفي ضوء هذه النتائج فإن الدراسة تضع محددات الاستثمار الأجنبي المباشر المشار إليهم أنفا أمام متخذي القرار لأخذها بعين الاعتبار عند وضع السياسات والخطط والبرامج المتعلقة بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر، مما يعنى وجود العديد من المحددات ذات التأثير المباشر على قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الرابع: الاستثمارات الزراعية ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية القطاع الزراعي

تجدر الإشارة إلى أن بيانات الاستثمار الأجنبي في مصر التي يتم إصدارها سواء من البنك المركزي المصري أو هيئة الاستثمار تعلن كأرقام إجمالية لا يتضح منها نصيب القطاعات الاقتصادية ولا الفروع، وقد تلاحظ صعوبة الوصول الى البيانات القطاعية كما لوحظ تضارب الأرقام ما بين القيمة بالجنيه والدولار في بعض السنوات وإختلافها بتعدد المصادر بل أيضا وإختلافها من ذات المصدر هيئة الاستثمار ما بين " قطاع نظم المعلومات والتوثيق، ووحدة البحوث بالهيئة) عند مقارنة فترات زمنية مختلفة من نفس المصدر، ومن ثم كان هناك صعوبة في الحصول على البيانات الفرعية لقطاع الزراعة إلا انه تم بذل الكثير من الجهد والمحاولات للحصول على بعض البيانات الفرعية المتعلقة بحجم الاستثمار الأجنبي بقطاع الزراعة، وكذا مساهمة الإستثمار الأجنبي في تأسيس شركات بالقطاعات الفرعية داخل قطاع الزراعة، وفيما يلي تحليل الاستثمارات الزراعية عامة والأجنبية الزراعية خاصة وأهم المؤشرات المرتبطة.

1- مؤشرات الاستثمارات الزراعية

أ- الاستثمارات الزراعية القومية

باستقراء بيانات الاستثمارات القومية المنفذة بالقطاع الزراعي خلال الفترة (2004/2005-2021/2022) بجدول (9) تبين أنه بلغ متوسطها حوالي 882 مليون دولار ليمثل نحو 4.1% من متوسط إجمالي الاستثمارات الكلية خلال تلك الفترة، وتراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 432 مليون دولار عام 2006/2007 ليمثل نحو 4.2% من الاستثمارات الكلية خلال ذلك العام، وحد أقصى بلغ نحو 1964 مليون دولار عام 2021/2022 ليمثل نحو 4.4% من إجمالي الاستثمارات الكلية في ذلك العام.

ب- معدل الاستثمار الزراعي

أما على مستوى معدل الاستثمار الزراعي والذي يعبر عن حجم الاستثمار اللازم لإنتاج وحدة واحدة من الناتج ويتم تقديره بقسمة الاستثمار الزراعي/ الناتج الزراعي، تبين أنه بلغ أدناه عام 2011/2012 بنحو 0.014، وبلغ أقصاه عام 2011/2012 بنحو 0.064، وبمتوسط خلال الفترة المدروسة بلغ نحو 0.029. ويتضح من قيم معدل الاستثمار أنها أقل من الواحد الصحيح مما يدل على كفاءة الاستثمار في القطاع الزراعي حيث يعبر ذلك على إنخفاض قيمة الاستثمار اللازم لإنتاج وحدة واحدة من الناتج الزراعي، (جدول9).

ج- العائد على الاستثمار الزراعي (معامل إنتاجية الاستثمار الزراعي)

يوضح العائد على الاستثمار قيمة العائد المتولد من وحدة واحدة من الاستثمار الزراعي أو يشير إلي إنتاجية الجنيه او/الدولار من الإنفاق الاستثماري⁽¹³⁾، ويتم حسابه بقسمة الناتج / الاستثمار، وكلما زادت قيمته عن الواحد الصحيح دل ذلك على وجود كفاءة في الاستثمار.

بتقدير العائد على الاستثمار الزراعي، إتضح أنه بلغ حده الأقصى عام 2013/2012 حوالي 71.1 لكل دولار مستثمر، بينما بلغ حده الأدنى حوالي 15.6 لكل دولار مستثمر عام 2017/2018، وبمتوسط بلغ حوالي 43.8 لكل دولار مستثمر خلال تلك الفترة، (جدول9).

د- معامل التوطن للاستثمار

يشير معامل التوطن إلى مدى مساهمة القطاع الزراعي في توليد الناتج المحلي الاجمالي وفقا لإستثمارات هذا القطاع، ويتم حسابه كما يلي:

نسبة الاستثمارات الزراعية للاستثمارات الكلية / نسبة الناتج الزراعي للناتج المحلي الاجمالي
حيث أن زيادة قيمة معامل التوطن عن الواحد الصحيح تعني أن القطاع الزراعي حصل على إستثمارات تفوق ما حققه من الناتج الاجمالي مما يعكس عدم وجود كفاءة في الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع، ويتبين من جدول (9) أن معامل التوطن تراوح بين حد أدنى بلغ نحو 0.17 عام 2016/2017، وحد أقصى بلغ نحو 0.59 عام 2017/2018، وبمتوسط للفترة المدروسة بلغ نحو 0.34. مما يعكس أن القطاع الزراعي قد حصل خلال الفترة المدروسة على إستثمارات تقل عن مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، مما يدل على كفاءة الاستثمار الموجه للقطاع الزراعي.

2- مؤشرات الاستثمارات الأجنبية بالقطاع الزراعي

أ- الاستثمارات الأجنبية الزراعية

باستعراض بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر بالقطاع الزراعي خلال الفترة (2004/2005-2021/2022)، تبين أنه بلغ متوسطه حوالي 57 مليون دولار ليمثل نحو 0.52% من متوسط إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال تلك الفترة، وقد بلغ حده الأقصى عام 2009/2010 حوالي 262 مليون دولار ليمثل نحو 2.38% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ذلك العام، بينما بلغ حده الأدنى حوالي 3 مليون دولار عام 2015/2016 ليمثل نحو 0.02% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لنفس العام.

ب- نسبة الاستثمار الأجنبي الزراعي للاستثمارات الزراعية الكلية

باستقراء نسبة الاستثمار الأجنبي الزراعي للاستثمارات الزراعية الكلية خلال الفترة المدروسة، تبين من نتائج جدول (9) أنه بلغ حده الأقصى نحو 51.1% عام 2009/2010، وحد أدنى بلغ نحو 0.6% عام 2015/2016، وبمتوسط بلغ 10.5% خلال الفترة المدروسة.

ج- معامل التوطن للاستثمار الأجنبي الزراعي

تشير النتائج الخاصة بمعامل التوطن للاستثمار الأجنبي الموضحة بجدول (9)، أن معامل التوطن زادت قيمته عن الواحد الصحيح في أعوام (2007/2008، 2008/2009، 2009/2010، 2010/2011، 2012/2011، 2012/2012) ليسجل قيم تقدر بنحو 1.78، 1.13، 3.65، 1.66، 2.97 على التوالي، مما يعكس أن القطاع الزراعي قد حصل خلال هذه الأعوام الخمسة المذكورة على إستثمارات أجنبية تزيد عن مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي، مما يدل على عدم كفاءة الاستثمارات الأجنبية الموجه للقطاع الزراعي في هذه الأعوام، على الجانب الآخر سجل معامل التوطن حده الأدنى نحو 0.17 عام 2016، وبمتوسط للفترة المدروسة بلغ نحو 0.85. مما يعكس أن القطاع الزراعي قد حصل في مجمل الفترة المدروسة على إستثمارات أجنبية تقل عن مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، مما يدل على كفاءة الاستثمار الأجنبي الموجه للقطاع الزراعي.

جدول (9) مؤشرات الاستثمار الزراعي (القومي، والأجنبي) خلال الفترة (2021/2022-2004/2005)

معامل التوطن للاستثمار الجنبى الزراعى	الاستثمار الأجنبى الزراعى /الاستثمار الزراعى	معامل التوطن للاستثمارات الزراعية	الاستثمار الزراعى / القومى	الناتج الزراعى / الناتج الاجمالى	الناتج المحلى الاجمالى	العائد على الاستثمار	معدل الاستثمار الزراعى	% الاستثمارات الزراعية للناتج الزراعى	% الزراعية للقومية	الاستثمارات القومية (مليون دولار) ³	الناتج الزراعى (مليون دولار) ³	الاستثمار الأجنبى الزراعى للاستثمارات الزراعية الكلية %	الاستثمارات الزراعية الكلية (مليون دولار) ³	الأجنبى الزراعى لاجمالى الاستثمار الأجنبى %	الاستثمار الأجنبى الزراعى (مليون دولار) ^{1,2}	السنة
0.84	0.12	0.43	0.063	0.15	87756	23.8	0.042	4.2	6.3	8657	13026	12.4	548	1.65	68	2004/2005
0.43	0.06	0.40	0.057	0.14	101421	29.2	0.034	3.4	5.7	8624	14270	6.0	489	0.32	30	2005/2006
0.35	0.05	0.30	0.042	0.14	125955	41.1	0.024	2.4	4.2	10291	17722	4.9	432	0.16	21	2006/2007
1.78	0.23	0.31	0.040	0.13	157514	39.7	0.025	2.5	4.0	12975	20829	23.5	525	0.69	123	2007/2008
1.13	0.15	0.20	0.027	0.14	179432	49.4	0.020	2.0	2.7	18350	24452	15.4	495	0.59	76	2008/2009
3.65	0.51	0.20	0.027	0.14	204731	55.9	0.018	1.8	2.7	18699	28642	51.1	512	2.38	262	2009/2010
0.38	0.06	0.26	0.037	0.15	220895	58.1	0.017	1.7	3.7	14737	32067	5.5	552	0.32	30	2010/2011
1.66	0.18	0.26	0.029	0.11	282697	70.6	0.014	1.4	2.9	15272	31153	18.3	441	0.69	81	2011/2012
2.97	0.32	0.28	0.031	0.11	280176	71.1	0.014	1.4	3.1	13959	30531	32.4	429	1.35	139	2012/2013
0.40	0.04	0.34	0.038	0.11	311525	58.2	0.017	1.7	3.8	15604	34109	4.4	586	0.24	26	2013/2014
0.07	0.01	0.31	0.035	0.11	321599	53.4	0.019	1.9	3.5	19219	36211	0.8	678	0.04	5	2014/2015
0.05	0.01	0.23	0.028	0.12	266641	63.3	0.016	1.6	2.8	18088	31792	0.6	502	0.02	3	2015/2016
0.56	0.06	0.17	0.019	0.11	202642	66.4	0.015	1.5	1.9	17550	22590	6.3	340	0.16	21	2016/2017
0.08	0.01	0.59	0.065	0.11	256818	15.6	0.064	6.4	6.5	27868	28439	0.8	1823	0.12	15	2017/2018
0.22	0.02	0.54	0.059	0.11	324629	19.0	0.053	5.3	5.9	31600	35695	2.4	1874	0.27	45	2018/2019
0.10	0.01	0.46	0.054	0.12	373073	23.9	0.042	4.2	5.4	33995	43595	1.2	1824	0.14	22	2019/2020
0.08	0.01	0.38	0.046	0.12	405162	26.2	0.038	3.8	4.6	40483	48725	1.0	1861	0.13	18	2020/2021
0.16	0.02	0.39	0.044	0.12	389203	22.7	0.044	4.4	4.4	44379	44803	1.8	1974	0.16	36	2021/2022
0.85	0.10	0.34	0.041	0.12	249548	43.8	0.029	2.9	4.1	20575	29925	10.5	882	0.52	57	المتوسط

ملحوظة: تم تحويل قيم بعض المؤشرات الواردة فى الجدول لقيم دولارية بالاعتماد على سعر الصرف الرسمى.

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات:

- 1- وزارة الاستثمار، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، قطاع نظم المعلومات والتوثيق، بيانات غير منشورة.
- 2- قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) <https://www.fao.org>
- 3- الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية <https://mped.gov.eg>

4- مساهمة الاستثمار الأجنبي في قطاع الزراعة

إهتمت الدولة بإنشاء العديد من المشروعات والوحدات في كل القطاعات الفرعية بقطاع الزراعة والتي منها مشروعات ضخمة في التوسع الأفقي والرأسي، ... وغيرها، وفي إطار سعي الدولة نحو جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية سواء المباشرة أو غير المباشرة نحو هذا القطاع، نستعرض فيما يلي مساهمة الاستثمار الأجنبي في الشركات المؤسسة في قطاع الزراعة خلال الفترة (2005-2022):

أ- عدد الشركات المؤسسة بالقطاع ومساهمة الاستثمار الأجنبي في رأس مالها

باستعراض عدد الشركات التي تم تأسيسها بالقطاع الزراعي خلال الفترة المدروسة، تبين أنه بلغ عدد الشركات المؤسسة في قطاع الزراعي خلال متوسط تلك الفترة حوالي 817 شركة، وتراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 323 شركة عام 2005، وحد أقصى بلغ حوالي 1411 شركة عام 2022.

باستعراض التدفقات الأجنبية في رأس مال الشركات المؤسسة في قطاع الزراعي خلال فترة الدراسة بجدول (10)، تبين أنه بلغ حده الأقصى حوالي 1300.7 مليون دولار عام 2010 ليتمثل نحو 70.5% من إجمالي تدفق رأس مال الشركات المؤسسة في قطاع الزراعي لذلك العام، وحد أدنى بلغ حوالي 13.0 مليون دولار عام 2016 ليتمثل نحو 70.5% من إجمالي تدفق رأس مال الشركات المؤسسة في قطاع الزراعي لنفس العام، وبمتوسط بلغ حوالي 202.6 مليون دولار ليتمثل نحو 24.9% من متوسط إجمالي تدفق رأس مال الشركات المؤسسة في قطاع الزراعي خلال الفترة المدروسة. إلا أنه تلاحظ تسجيل التدفق الأجنبي في رأس مال الشركات المؤسسة في قطاع الزراعي قيم سالبة بلغت حوالي 61.6، 45.9 مليون دولار عامي (2015، 2020)، تلك القيم السالبة للتدفقات تعنى سحب تلك القيمة خلال العام المناظر لها.

ب- الأهمية النسبية لعدد الشركات المؤسسة بالقطاعات الفرعية بقطاع الزراعة ومساهمة الاستثمار الأجنبي في رأس مالها

باستعراض الأهمية النسبية للشركات المؤسسة بالقطاعات الفرعية بالزراعة المصرية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المساهمة في تلك الشركات خلال الفترة (2018-2022)، يتضح من بيانات جدول (11) أنه إستحوذ قطاع إستصلاح وإستزراع الأراضي على نحو 70.5% من متوسط عدد الشركات المؤسسة بقطاع الزراعة في هذه الفترة بعدد شركات بلغ متوسطه حوالي 847 شركة.

بلغ متوسط التدفقات الأجنبية المساهمة في هذه الشركات حوالي 21.2 مليون دولار بنسبة تمثل نحو 7.2% من متوسط التدفق في رأس مال هذه الشركات والبالغ حوالي 294.6 مليون دولار خلال تلك الفترة.

يأتى بعد ذلك قطاع الانتاج الحيواني والداجنى والثروة السمكية من حيث عدد الشركات المؤسسة بقطاع الزراعة خلال الفترة (2018-2022) بمتوسط بلغ 335.6 شركة لتمثل نحو 28.0% من متوسط عدد الشركات المؤسسة في تلك الفترة، وقد بلغ متوسط التدفقات الأجنبية المساهمة في هذه الشركات حوالي 35.1 مليون دولار بنسبة تمثل نحو 40.0% من متوسط التدفق في رأس مال الشركات المؤسسة بقطاع الانتاج الحيواني والداجنى والثروة السمكية والبالغ حوالي 294.6 مليون دولار خلال تلك الفترة.

ثم تأتى بعد ذلك في المرتبة من الثالثة إلى الخامسة من حيث عدد الشركات المؤسسة في قطاعات كل من (المجازر الألية، تكامل صناعى زراعى، زراعية أخرى) بمتوسطات تبلغ حوالي 7.8، 5.6، 4.6 شركة على التوالي خلال تلك الفترة.

جدول (10) عدد الشركات المؤسسة بالقطاع الزراعي والتدفقات الرأسمالية فيها بالمليون دولار خلال الفترة (2005-2022)

السنة	عدد الشركات المؤسسة	نوع التدفق في رأس المال			التدفق في رأس المال
		محلى	%	أجنبي	
2005	323	160.7	70.3	68.1	228.8
2006	480	202.5	60.4	132.7	335.2
2007	1273	312.8	33.5	621.2	934.1
2008	815	572.7	42.5	773.5	1346.2
2009	644	408.2	91.1	39.7	447.9
2010	515	543.4	29.5	1300.7	1844.1
2011	382	228.8	52.7	204.9	433.7
2012	564	274.9	88.0	37.5	312.4
2013	504	517.9	78.0	146.3	664.1
2014	548	355.4	85.7	59.2	414.6
2015	726	1420.9	104.5	-61.6	1359.3
2016	857	269.2	95.4	13.0	282.3
2017	1077	207.0	90.3	22.4	229.3
2018	1327	290.4	84.0	55.4	345.8
2019	953	287.6	90.6	29.7	317.3
2020	1002	436.4	111.8	-45.9	390.5
2021	1309	351.4	77.1	104.1	455.5
2022	1411	287.2	66.3	145.9	433.2
المتوسط	817	396.0	75.1	202.6	598.6

* ملحوظة: 1. تم تحويل القيم الواردة بالجدول لقيم دولارية بالاعتماد على سعر الصرف الرسمي.

2. قيمة التدفقات السالبة: تعنى سحب تلك القيمة خلال الفترة.

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات:

- وزارة الاستثمار، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، قطاع مركز المعلومات والتوثيق، بيانات غير منشورة.

بلغ متوسط عدد الشركات المؤسسة بكافة القطاعات الفرعية بقطاع الزراعة المصري خلال الفترة (2018-2022) والموضحة بجدول (11) حوالى 1200 شركة، بمتوسط تدفق رأس مال يبلغ حوالى 399.3 مليون دولار، بلغ نصيب الاستثمار الأجنبي (المباشر وغير مباشر) حوالى 60.9 مليون دولار ليمثل نحو 15.7% من متوسط إجمال تدفق رأس مال هذه الشركات خلل الفترة (2018-2022).

نخلص مما سبق إهتمام الدولة بتنمية القطاع الزراعي وتسهيل وتيسير إجراءات إقامة الشركات بهذا القطاع بكافة قطاعاته الفرعية وفتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي وزيادة مساهمته فى إنشاء شركات ومشروعات تنموية على مستوى هذا القطاع الهام والمسئول عن تغطية حاجة الاستهلاك المحلي من الغذاء وتحقيق فائض لتلبية احتياجات الصادرات لتوفير النقد الأجنبي اللازم لعمليات التنمية.

جدول (11) الأهمية النسبية للشركات المؤسسة بالقطاعات الفرعية بالزراعة المصرية والتدفقات
المساهمة في تلك الشركات خلال الفترة (2018-2022)

القطاع الفرعي	السنة	عدد الشركات المؤسسة	%	التدفق في رأس المال	نوع التدفق في رأس المال		
					محلى	%	أجنبي
استصلاح واستزراع اراضي	2018	962	80.1	282.1	243.3	86.2	38.8
	2019	664	55.3	236.5	219.0	92.6	17.5
	2020	744	62.0	310.4	352.4	113.5	-42.0
	2021	912	76.0	407.7	325.9	79.9	81.8
	2022	952	79.3	236.4	226.6	95.9	9.7
	المتوسط	847	70.5	294.6	273.4	92.8	21.2
الانتاج الحيواني والداجنى والثروه السمكيه	2018	354	29.5	59.9	44.1	73.5	15.9
	2019	270	22.5	60.4	59.6	98.6	0.9
	2020	238	19.8	80.2	76.8	95.7	3.4
	2021	382	31.8	46.9	24.7	52.7	22.2
	2022	434	36.2	192.2	58.9	30.6	133.3
	المتوسط	336	28.0	87.9	52.8	60.0	35.1
مجازر البيه	2018	11	0.9	3.0	2.2	75.7	0.7
	2019	7	0.6	5.7	5.6	98.5	0.1
	2020	8	0.7	5.5	5.5	100.0	0.0
	2021	6	0.5	0.0	0.0	100.0	0.0
	2022	7	0.6	1.8	-1.1	-63.6	2.9
	المتوسط	8	0.6	3.2	2.5	76.8	0.7
تكامل صناعى زراعى	2018	0	0.0	0.7	0.7	100.0	0.0
	2019	9	0.7	2.0	2.0	100.0	0.1
	2020	4	0.3	0.7	0.7	100.0	0.0
	2021	5	0.4	0.2	0.2	100.0	0.0
	2022	10	0.8	2.7	2.8	103.7	-0.1
	المتوسط	6	0.5	1.3	1.3	100.0	0.0
زراعيه اخرى	2018	0	0.0	0.1	0.1	100.0	0.0
	2019	3	0.2	12.5	1.4	11.3	11.1
	2020	8	0.7	-6.4	0.9	-14.8	-7.3
	2021	4	0.3	0.7	0.6	84.0	0.1
	2022	8	0.7	0.1	0.1	33.3	0.2
	المتوسط	5	0.4	1.4	0.6	41.4	0.8
المتوسط العام	1200.4	100.0	388.3	327.4	84.3	60.9	

* ملحوظة: 1. تم تحويل القيم الواردة بالجدول لقيم دولارية بالاعتماد على سعر الصرف الرسمى.

2. قيمة التدفقات السالبة: تعنى سحب تلك القيمة خلال الفترة.

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات:

- وزارة الاستثمار، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، قطاع مركز المعلومات والتوثيق، بيانات غير منشورة.

التوصيات:

- فى ضوء النتائج فإن الدراسة تضع محددات الاستثمار الأجنبي المباشر المشار إليها أنفاً أمام متخذى القرار لأخذها بعين الاعتبار عند وضع السياسات والخطط والبرامج المتعلقة بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر، ومن ثم الإهتمام بدراسة العلاقات التشابكية بين الاستثمار الأجنبي وأهم المحددات الاقتصادية ذات التأثير المباشر عليه.
- وفقاً لنتائج الدراسة والتي أكدت ضالّة قيم الاستثمارات الأجنبية بالقطاع الزراعى مما يستدعى الإهتمام بإعداد خرائط للفرص الاستثمارية بالقطاع الزراعى المصرى والترويج المناسب لهذه الفرص الاستثمارية حتى يمكن جذب الاستثمار الأجنبي تجاه هذا القطاع بما يليق بأهميته بالمقتصد المصرى.
- أوضحت نتائج الدراسة أنه إستحوذ قطاع إستصلاح وإستزراع الأراضى على نحو 70.5% من متوسط عدد الشركات المؤسسة بقطاع الزراعة خلال الفترة (2018-2022) بعدد شركات بلغ متوسطة حوالى 847 شركة، فى حين هناك قطاعات فرعية أخرى مساهمة الاستثمار الأجنبي بها ضئيلة جداً، وأخرى لا يكاد يكون له تواجد إستثمارى بها، لذا فمن الضرورى إهتمام الدولة بتقديم حوافز وتسهيلات أمام الاستثمار الزراعى عامه والأجنبي منه خاصة لتشجيعه لزيادة مساهمته فى إنشاء شركات ومشروعات تنموية بالقطاعات الفرعية داخل قطاع الزراعة.

المراجع:

1. أحمد سلطان محمد، منهجية التكامل المشترك لتقدير دالة الاستثمار فى العراق، مجلة ديالى للعلوم الصرفة (DJPS)، كلية العلوم، جامعة ديالى، المجلد 9، العدد 4، 2013.
2. بشير عبدالله بلق، العلاقة بين الاستثمار والادخار فى الاقتصاد الليبي للفترة 1970-2005، المجلة الجامعة، المجلد الثانى، العدد 15، 2013.
3. بن يانى مراد، وآخرون. تقييم مناخ الأعمال فى الجزائر خلال الفترة (1980-2015) وفقاً لاختبار التكامل المشترك بمنهج الحدود **Bounds test**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، مجلد 2، عدد 2، 2017.
4. خالد المطراوي، الاستثمار الأجنبي فى مصر.. المحددات، والواقع، والنظرة المستقبلية، آفاق اقتصادية معاصرة، مجلة دورية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، 2023.
5. صلاح الصيعرى، أحمد البكر، الاستثمار الأجنبي فى دول مجلس التعاون الخليجى، ورقة عمل، مؤسسة النقد العربى السعودى، 2016.
6. عبدالله محمد الشناوي، اختبار علاقة التكامل المشترك بين الادخار والاستثمار فى مصر 1980-2014، مجلة البحوث التجارية، مجلد 40، العدد 4، 2018.
7. فايز عبد الهادى أحمد، العلاقة التوازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين الادخار والاستثمار (دراسة تطبيقية مقارنة على جمهورية مصر العربية ودول شرق اسيا)، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلد 24، العدد 2، 2023.
8. كامل كاظم علاوي، محمد غالى راهي، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالى والمتغيرات الاقتصادية فى العراق للمدة 1974-2010، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الحادية عشر، المجلد 9، العدد 32، 2015.
9. كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، أنسام خالد حسن الجبوري، دراسة مقارنة فى طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد الثالث والثلاثون، 2012.
10. محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر فى الدول العربية، صندوق النقد العربى، 2017.

11. محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن، كريم زايدى، الإستثمار الأجنبي المباشر، صندوق النقد العربى، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد (41)، 2022.
12. محمد عبد القادر عطالله محمد، وآخرون، دراسة تحليلية لأثر السياسات الزراعية على محاصيل الحبوب الرئيسية فى مصر، الجمعية الاحصائية المصرية، المؤتمر الدولى الرابع والأربعون للاحصاء وعلوم الحاسب وتطبيقاتها، 2019.
13. محمد عبدالقادر عطالله محمد، وآخرون، دراسة تحليلية لدور التخطيط الاستراتيجى فى تحقيق التنمية المستدامة بالقطاع الزراعى المصرى، قسم بحوث السياسة الزراعية وتقييم المشروعات، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى. 2021.
14. مدادى عبدالقادر، دراسة تحليلية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر فى الدول النامية مع إشارة خاصة إلى البلدان العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 7، 2012.
15. Dickey, D.A. and Fuller, W.A. **Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root**. Journal of the American Statistical Association, 47, 1979.
16. Doing Business (2020). **Comparing Business Regulation in 190 Economies**, International Bank for Reconstruction and Development, the World Bank, 2020.
17. Gujarati, D.N. and Porter, D.C. **Basic Econometrics**, 5th edition, McGraw-Hill, New York, 2009.
18. <https://archive.doingbusiness.org>.
19. <https://data.oecd.org/fdi/fdi-restrictiveness.htm>.
20. <https://encc.org.eg/pressroom/category.aspx?id=41>.
21. <https://encc.org.eg/pressroom/category.aspx?id=45>.
22. <https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages/Competitiveness/Reports/Doing-Business-Report-by-World-Bank.aspx?rid=13>.
23. <https://www.investinegypt.gov.eg>.
24. M. H. Pesaran, **Bounds testing approaches to the analysis of level relationships**, journal of applied econometrics, university of Edinburgh, 2001.
25. Phillips, P. C. B., and Hansen, B. E. **Statistical inference in instrumental variables regression with I(1) processes**, Review of Economic Studies, 57(1), 1990.
26. www.worldjusticeproject.org.

الملحق

جدول (1) مؤشر سيادة القانون ومكوناته الفرعية لمصر خلال الفترة (2012-2023)

2023	2022	2021	2020	2019	2018-2017	2016	2015	2014	2013-2012	المؤشر / السنة
0.35	0.35	0.35	0.36	0.36	0.36	0.36	0.43	0.45	0.50	مؤشر سيادة القانون
0.24	0.26	0.24	0.27	0.29	0.33	0.31	0.39	0.45	0.58	العامل الأول: السلطات الحكومية المحدودة
0.38	0.38	0.38	0.40	0.40	0.40	0.43	0.46	0.46	0.51	العامل الثاني: غياب الفساد
0.23	0.23	0.22	0.22	0.22	0.25	0.23	0.32	0.44	0.67	العامل الثالث: النظام والأمن
0.24	0.25	0.24	0.28	0.29	0.30	0.30	0.32	0.39	0.43	العامل الرابع: الحقوق الأساسية
0.62	0.63	0.63	0.57	0.51	0.51	0.49	0.64	0.67	0.48	العامل الخامس: الحكومة المفتوحة
0.38	0.38	0.37	0.39	0.38	0.39	0.39	0.40	0.39	0.47	العامل السابع: العدالة المدنية
0.33	0.34	0.34	0.37	0.41	0.42	0.43	0.43	0.41	0.45	العامل الثامن: العدالة الجنائية

المصدر: جمعت من بيانات:

- www.worldjusticeproject.org.

جدول (2) قيم المؤشر العام لتقييد الاستثمار الأجنبي بمصر وعلى مستوى القطاعات المختلفة

قطاع	قطاع	قطاع	قطاع	قطاع	قطاع	قطاع	قطاع	القطاع	الاجمالي	السنة
خدمات الأعمال	الخدمات المالية	الاتصالات السلكية واللاسلكية	الميديا	النقل	التوزيع	الكهرباء	التصنيع	الأولى		
0.1	0.022	0.005	0.005	0.276	0.605	0.005	0.005	0.043	0.125	2006
0.1	0.022	0.005	0.005	0.276	0.605	0.005	0.005	0.043	0.126	2010
0.1	0.022	0.005	0.005	0.276	0.605	0.005	0.005	0.043	0.126	2011
0.1	0.022	0.005	0.005	0.276	0.605	0.005	0.005	0.043	0.126	2012
0.1	0.022	0.005	0.005	0.276	0.605	0.005	0.005	0.043	0.126	2013
0.1	0.022	0.005	0.005	0.276	0.605	0.005	0.005	0.043	0.126	2014
0.1	0.022	0.005	0.005	0.276	0.605	0.005	0.005	0.043	0.126	2015
0.1	0.022	0.005	0.005	0.276	0.605	0.005	0.005	0.043	0.126	2016
0.1	0.022	0.005	0.005	0.276	0.255	0.005	0.005	0.043	0.094	2017
0.1	0.022	0.005	0.005	0.276	0.255	0.005	0.005	0.043	0.094	2018
0.1	0.022	0.005	0.005	0.276	0.255	0.005	0.005	0.043	0.094	2019
0.1	0.022	0.005	0.505	0.276	0.255	0.005	0.005	0.043	0.117	2020

المصدر: جمعت من بيانات:

- <https://data.oecd.org/fdi/fdi-restrictiveness.htm>

جدول (3) ترتيب مصر بمؤشر سهولة ممارسة الأعمال والمحاور الـ10 المكونة له خلال الفترة (2005-2020)

عدد الدول التي شملهم التقرير	المحاور الـ10 المكونة لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال										سهولة ممارسة الأعمال	السنة
	إتخاذ العقود	سهولة تسوية حالات الاعسار (الإفلاس)	سهولة دفع الضرائب	سهولة حماية المستثمرين	توظيف العمال (سهولة الحصول على الكهرباء)**	سهولة الحصول على الائتمان	سهولة إستخراج تراخيص البناء	سهولة التجارة عبر الحدود	سهولة تسجيل الملكية	سهولة بدء النشاط التجاري		
145	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2005*
155	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	141	2006
175	157	120	144	118	144	159	169	83	141	125	165	2007
178	145	125	150	83	108	115	163	25	101	55	126	2008
181	151	128	144	70	107	84	165	24	85	41	114	2009
183	148	132	140	73	120	71	156	29	87	24	106	2010
183	143	131	136	74	120	72	154	21	93	18	94	2011
183	147	137	145	79	101	78	154	64	93	21	110	2012
185	152	139	145	82	99	83	102	70	95	26	109	2013
189	156	145	148	147	105	86	149	83	105	50	128	2014
189	152	126	149	135	106	71	142	99	84	73	112	2015
189	155	119	151	122	144	79	113	157	111	73	131	2016
190	162	109	162	114	88	82	64	168	109	39	122	2017
190	160	115	167	81	89	90	66	170	119	103	128	2018
190	160	101	159	72	96	60	68	171	125	109	120	2019
190	166	104	156	57	77	67	74	171	130	90	114	2020***

* في هذا العام (2005) لم يسجل ترتيب للمؤشر العام (مؤشر سهولة ممارسة الأعمال) ومحاور الـ10 المكونة له، بل كانت تسجل قيم للمؤشرات الفرعية فقط المكونة للمحاور الـ10 المكونة للمؤشر العام.
** بدءا من عام 2012 حل محور (سهولة الحصول على الكهرباء) محل محور توظيف العمال.
*** تقرير عام 2020 هو آخر تقرير تم إصداره حتى تاريخ إعداد البحث.
المصدر: جمعت من بيانات:

- <https://archive.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-reports>